النقض الاول بان المتضايفين ليس لهما علة ثالثة موجبة فان الابوة والبنوة علتهما التولد والقرب والبعد علتهما الوضع
الخاص وفيه ان كثيرا من المتضايفين لا يعقل لهما علة موجبة ثالثة كالكبر والصغر والشرافة والخساسة فان المقتضي لكل واحد
منهما ذات معروضه وليست واحدة ولا ثالث يقتضيهما فهما متلازمان بلا علية فالمنع المذكور الا ان يقصد تحقق ما
بدفع النقض بالمنع والاستشهاد لدفع النقض وفي بعض فقط لا ابناؤه وكذا الدفع في تجويز ان يكون في كل منهما كلوا حد
منهما علة موجبة ثالثة لهما وان لم يعرف في بعضها كالتولد في الابوة والبنوة والوضع في القرب والبعد ولم يعرف
في الاخر كالصغر والكبر فجوز ان يكون لكل منهما علة ثالثة موجبة لهما وان لم نعرفها بالتعيين وقد دل على وجوده الدليل
لوروده لاثبات تلك القاعدة في مقامه فتامل فيه بدفع النقض الثاني بان المراد بالعلة اعم من ان يكون علة موجدة
كالوجه الخارجي او الذهني او يكون منشأ للانتزاع فقط ولم يتحقق بينهما علاقة العلية بان يكون احدهما علة للاخر
فان وجوب الوجود منشأ المصحح انتزاع عدم العدم والوجود فيكون داخلا تحت القاعدة المذكورة فلا نقض
على وجه من الوجوه اه اي سواء كان ذات احدهما مقتضيا لذات الاخر او لعوارض الذات الاخر معروض الاخر
كما بينه الشارح وسواء كان احدهما علة موجدة للاخر او منشأ للانتزاع كما ثبت ذلك الفاضل ان الامكان وزيادة الوجود
كما يرد بهما النقض في القاعدة المذكورة عندهم من انه لا بد من تحقق العلية بين المتلازمين بان يكون احدهما
علة للاخر او يكونا معلولين لثالث كذلك يرد بهما النقض على هذه القاعدة المذكورة اعني لزوم تحقق الافتقار
بين المتلازمين ولو بواسطة ثالث احدهما بالاخر فان الامكان وزيادة الوجود بينهما مساوقة فلا تقدم لاحدهما
على الاخر فان المساوقة تقوت بها اذ لا يتخلف واحد من احد المتساوقين عن الاخر في الواقع لا بحسب الذات
ولا بحسب الزمان فانهما اخص من التساوي كما ذكرنا سابقا فتم بدفع النقض بهما من القاعدة الاولى فقط بان
نقيم بينهما علاقة العلية بافتقارهما الى امر ثالث وهي الماهية وارتفاع اللازم من الماهية بان يكون علة موجدة او
منشأ للانتزاع وفيها يتحقق المنع الثاني فان الامكان وزيادة الوجود كل منهما منتزعان من الماهية بالقياس الى
الوجود فان كان منشأ بهما واحدا كانت علتهما المنتزعة واحدة الا ان يقيد بمثل ما قال الشارح لا ان الامكان
محتاج الى معروض الزيادة كما ان الزيادة محتاجة الى معروض الامكان فثبت احتياج احدهما الى الاخر
في الجملة اذ كان الا معروض الاخر وفيما ذكره الشارح تغاير المعروضات بينهما تحد ولكن تحقق منع الاحتياج في
الجملة

اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما اه هذا الدليل يشمل العلة الموجدة ومنشأ الانتزاع ويلزم افتقار
احدهما الى الاخر بالذات وبالعرض بان يحتاج احدهما الى معروض الاخر وكذلك الى معروض الاول سواء كان
معروضاهما متغايرين بالذات كما ذكره الشارح او متحدين بالاعتبار كما ذكرنا ان العقل الاول
عندهم علة للعقل الثاني من جهة الوجوب مثلا وكذا علة للفلك الحاوي للكل من جهة الامكان ومنهما بين
المعلولين ملازمة بلا افتقار اما عدم الافتقار فظاهر من كلامهم حيث قالوا انهما معان في المعلولية
لا تقدم لاحدهما على الاخر واما ثبوت الملازمة بينهما فلانها صحة القياس الاقتراني الشرطي المركب من
او منفصل على نهج الشكل الاول من ان العقل الثاني اذا وجد وجد العقل الاول فان العلة التامة
لا تتخلف عن المعلول فان تعدد العلة التامة باطل عند اهل التحقيق وكلما وجد العقل الاول وجد الفلك
الحاوي فان المعلول التام لا يتخلف عن علته كذلك ضرورة لزوم المعلول التام لها وعدم تخلف اللازم
عن الملزوم ومن ان الحاوي واذا وجد العقل الاول وجد العقل الثاني فمن هذين القياسين الملازمة
بينهما فح يثبت النقض على القاعدة المذكورة من ان المتلازمين لا بد ان يتحقق بينهما علاقة
العلية اي افتقار احدهما الى الاخر فان قلت لا يتكرر الحد الاوسط في القياسين فان استلزام
المعلول للعلة التامة انما يكون من جهة التي تقتضي بها العلة لذلك المعلول واستلزام العلة للمعلول
الاخر انما يكون من جهة اخرى غير تلك الجهة وهي الجهة التي بها تقتضي العلة للمعلول الآخر فلا بد من
تغاير ضروري لامتناع اقتضاء واحد للمعلولين بجهة واحدة كما بين في مقامه فح لم يثبت
تكرر الوسط في القياسين واذا لم يتكرر الوسط في القياسين فلم يثبت النتيجة سواء اخذ
المقدمتان على الطريق الاول او الثاني فلا يثبت الملازمة قلت ان الاوضاع والتقادير
الماخوذة في مقدم الكبرى تشمل الجميع تقادير ثبوت العلة ومن جملتها تحققها مع تحقق المعلول
الذي يكون مقدم الصغرى فيلزم التكرار والاندراج وثبت المطلوب لا الرفع الى اللزوم
في الكبرى لا يثبت على تقدير المعلول الذي يكون مقدم الصغرى فان الجهة التي بها استلزام العلة
لذلك المعلول وان لم تكن منافية للجهة التي بها تقتضي تلك العلة للمعلول الآخر فان كلا منافي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)